وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الاثنين
التاريخ :	١٤-١٢-٢٠٢٠

القبس

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تؤدي القسم صباح اليوم أمام الأمير

أول حكومة في العهد الجديد

علمت **القبس** أن رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد وضع اللمسات الأخيرة في وقت متأخر من ليل أمس على التشكيلة النهائية لحكومته الجديدة التي من المقرر إعلانها وأداؤها القسم أمام سمو أمير البلاد اليوم الإثنين الساعة التاسعة صباحاً في قصر بيان وسيعقد أول اجتماع لمجلس الوزراء الساعة الواحدة ظهراً في قصر السيف وذلك قبل حضور جلسة افتتاح مجلس الأمة المقررة غداً (الثلاثاء).

وذكرت مصادر مطلعة أن الحذر الحكومي استمر حتى اللحظات الأخيرة، وقد غلب على أجواء التوزير؛ تجنّباً للوقوع في أخطاء سابقة.

هذا والتقى سمو الشيخ صباح الخالد ■ الخالد التقى الوزراء الخارجين من التشكيلة ليلاً.. وشكرهم مساء أمس الوزراء الخارجين من تشكيلة حكومته الجديدة، حيث قدَّم لهم الشكر على ما بذلوه من عطاء خلال فترة تحمّلهم مسؤولية العمل الوزاري.

التشكيل الوزاري غير الرسمي

الشيخ صباح الخالد
رئيس الوزراء

الشيخ حمد جابر العلي
نائباً لرئيس الوزراء
وزيراً لـ«الدفاع»

خليفة حمادة
لـ«المالية»

د.علي المضف
لـ«التربية» و«التعليم العالي»

أنس الصالح
نائباً لرئيس الوزراء وزيراً
لـ«شؤون مجلس الوزراء»

عبدالرحمن المطيري
لـ«الإعلام» و«الشباب»

فيصل المدلج
لـ«التجارة والصناعة»

الشيخ ثامر العلي
لـ«الداخلية»

عيسى الكندري
لـ«الشؤون» و«الأوقاف»

مبارك الحريص
وزير الخدمات
وشؤون مجلس الأمة

الشيخ أحمد ناصر المحمد
لـ«الخارجية»

عبدالله معرفي
لـ«الإسكان» و«الخدمات»

رنا الفارس
لـ«الأشغال» و«البلدية»

الشيخ د. باسل الصباح
لـ«الصحة»

نواف الياسين
لـ«العدل»

محمد الفارس
وزير «الكهرباء» و«النفط»

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	١	١٦٩٧٢

الأنباء
محليات

«العدل» ترفع كتاباً إلى «الخدمة المدنية» لصرف مكافآت القضاة والعاملين بالانتخابات

أسامة أبو السعود

كشفت مصادر خاصة، أن وزارة العدل انتهت من إعداد الكشوف الخاصة بصرف مكافآت القضاة والعاملين في الانتخابات تمهيدا لإرسالها إلى ديوان الخدمة المدنية خلال يومين للموافقة على صرفها. وأوضحت المصادر أن الكشوف تتضمن صرف مكافآت لرئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية المشرفة على انتخابات مجلس الأمة 2020 ورؤساء اللجان الأصلية ورؤساء اللجان الفرعية والاحتياط، كما تتضمن الكشوف رؤساء اللجان الأصلية الخاصة بكورونا، إضافة إلى أعضاء الإدارة العامة للخبراء المشاركين في اللجان الرئيسية.

وأشارت المصادر إلى أن الكشوف تتضمن كذلك أعضاء اللجنة المالية والإدارية وفريق العمل الميداني في وزارة العدل، موضحة أن قطاع الشؤون المالية والإدارية بالوزارة انتهى من إعداد تلك الكشوف كاملة ومراجعتها تمهيدا لإرسالها إلى «الخدمة المدنية» خلال يومين للموافقة على صرفها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	١	١٦٠٣٩

الجريدة

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التسجيل العقاري»: البيع والشراء «أونلاين»

الفودري: استحداث نظام متابعة سير المعاملة

محمد راشد

أعلن مدير إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل، جاسم الفودري، ان "الإدارة بادرت بتطوير نظام البيع والشراء وجعلها عن طريق الأونلاين عن طريق موقع بوابة العدل الإلكترونية"، موضحا ان "هذه الخطوة تأتي تماشيا مع توجيهات وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، المستشار الدكتور فهد العفاسي، ووكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي، بميكنة جميع الأنظمة وتطويرها لخدمة الجمهور".

وقال الفودري لـ"الجريدة"، انه "تم استحداث نظام البيع والشراء والهبة وكذلك نظامي الإرث وإثبات التملك لتكون هذه الخدمات جميعها عن أونلاين، بحيث يمكن لأي شخص الدخول على الموقع وعمل طلب الإجراء الذي يريده"، مشيرا إلى انه "تم ربط ذلك النظام مع نظام بلدية الكويت لتمكين طالب الخدمة من استكمال طلبه وربطه بنظام بلديه الكويت لطلب إصدار شهادة أوصاف للعقار، ترسل آليا عن طريق نظام وزارة العدل إلى المحافظة المختصة في بلدية الكويت والتي يقع العقار ضمنها".

وأردف، "كما يقوم نظام الأونلاين، بتحويل المعاملة آليا إلى مكتب التسجيل المختص في إدارة التسجيل العقاري حسب عنوان الوثيقة، لاسيما انه تم وقف استلام جميع المعاملات اليدوية"، لافتا إلى ان "نظام التسجيل العقاري لا يحتاج إلى مواعيد للحضور، إنما يتطلب فقط الدخول واستكمال المعاملة، بعدها يقوم موظفي إدارة التسجيل العقاري بالتحقق من البيانات المرسلة، وعليه يقوم النظام بإرسال رسالة (مسج) آليا إلى رقم هاتف طالب المعاملة".

جاسم الفودري

وأشار الفودري إلى ان "الإدارة ومن منطلق حرصها على تسهيل كافة الإجراءات أمام المراجعين، قامت كذلك باستحداث نظام متابعة سير المعاملة ونظام التأكد من البيانات المسجلة على العقار إن وجدت".

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	٣	٤٦٠٦

الأنباء
محليات

أكدا لـ«الأنباء» أنه وفقاً للدستور فإن انتخاب رئيس مجلس الأمة ونائبه والمراقب وأمين السر يجب أن يكون «سرياً»

الخضاري: أساس العمل الانتخابي التصويت السري لتحقيقه حرية الاختيار

الحميدة: اللائحة الداخلية في انتخابات الرئاسة واجبة التطبيق نصاً

آلاء خليفة ـ سلطان العبدان

قال أستاذ القانون الدستوري الزائر في بريطانيا د.عادل الخضاري ان اساس العمل الانتخابي التصويت السري وليس العلني، مشيراً الى انه في اوروبا كان التصويت سابقاً بشكل علني ومن ثم تحول الى سري عام 1850، حيث وجدوا ان التصويت العلني يشكل قيدا على عملية الاختيار، اما التصويت السري فيعزز حرية الفرد بالاختيار بلا خوف او تهديد او وعيد.

واضاف الخضاري، في تصريح لـ«الأنباء»، ان قانون حقوق الانسان الدولي ينص على ان الانتخاب اساسه السرية، والدستور عندما تحدث عن انتخاب رئاسة مجلس الامة ونائب الرئيس اكتفى بالانتخاب، فالنصوص توجب السرية.

وزاد: ان اللائحة الداخلية لمجلس الامة أكدت المادة الموجودة في الدستور لأن اساس الانتخاب هو سري، مشددا على ان اللائحة الداخلية لا يمكنها تعديل نص من الدستور، والنص الدستوري هو الانتخاب السري في هذا الموقع لأن ما يترتب على الاختيار السري هو حرية الاختيار. وقال ان غير هذا الكلام لا ينطبق مع الملازم في قوانين ومبادئ الديموقراطية، مشددا على ان التصويت العلني باطل وستبطله المحكمة الدستورية وانا متأكد من هذا الامر.

واضاف: ان عملية تنظيم آلية التصويت السري تخضع لقرار المجلس بالنهاية بشرط الا يكون التصويت الكترونيا «ولا يمنع ان يتوافق نواب المجلس على آلية تصويت تنظم عملهم سوى تحركاتهم بالقاعة او انتقالهم لمكان آخر او البقاء في اماكنهم».

وقال الخضاري انه لا يجوز اعلان عدم التعاون مع رئيس الوزراء قبل ان تقدم الحكومة برنامج عملها، اذ يعتبر برنامج العمل هو اللبنة الاولى في العلاقة بين السلطتين.

من جانبه، أوضح استاذ القانون العام والقانون الدستوري بكلية الحقوق بجامعة الكويت د.خليفة الحميدة ان التصويت لانتخاب رئيس مجلس الأمة ونائبه والمراقب وأمين السر يجب ان يكون «سرياً» دون اي تردد أو شك.

وذكر د.الحميدة، في تصريح خاص لـ«الأنباء»، ان البعض يتمسك بما جاء في الدستور فقط وهذا غير صحيح نظرا لأن دستورنا مختصر ويحيل الى القوانين، متابعا: وهنا نتحدث عن قانون اللائحة الداخلية لمجلس الامة، فالبعض يشير الى المادة 92 من الدستور والمتعلقة في بيان ما هي الاغلبية المطلوبة

د.عادل الخضاري

د.خليفة الحميدة

لانتخاب الرئيس ونائبه واذا لم نحصل على تلك الأغلبية فما الحلول؟ موضحا أن تلك المادة لم تتكلم عن نوع الانتخاب (سري او علني).

واشار الى ان المادة 117 من الدستور الكويتي أحالت الى مجلس الأمة سلطة اصدار اللائحة الداخلية التي يجب ان ينظم بها أصول التصويت، موضحا ان اللائحة الداخلية لا يوجد بها اي شك او غموض.

وذكر د.الحميدة ان المادة 35 من اللائحة الداخلية تنص على ان انتخاب مكتب المجلس يكون من خلال الاقتراع السري ثم اعادت ذات الاجراءات التي ذكرتها المادة 92، متابعا: وفي المادة 32 تنص على ان مكتب المجلس يشكل من رئيس مجلس الأمة ونائب رئيس مجلس الأمة والمراقب وأمين السر بالاضافة الى 3 رؤساء لجان، لافتا الى ان هؤلاء الثلاثة رؤساء لجان سيتم انتخابهم بمجرد تشكيل اللجان وداخل كل لجنة سيكون هناك انتخاب خاص بهم.

وقال د.الحميدة: هؤلاء اصحاب المناصب وفقا للمادة 35 يجب ان يكون انتخابهم سريا والبعض يثير المادة 110 من اللائحة الداخلية، ولكن في حقيقة الأمر ان تلك المادة ليس لها علاقة بالتصويت وانما لها علاقة بمتى نستطيع ان نحول الجلسة العلنية الى سرية، متابعا: وحتى نقوم بذلك يجوز لمجلس الأمة بعد معين وللحكومة ولرئيس مجلس الأمة ان يطلبوا التصويت لتحويل الجلسة من علنية الى سرية وفقا للمادة 110 من الدستور الكويتي.

وشدد الى ان الاصل في التصويت لأعضاء مكتب المجلس يكون سريا وفقا للمادة 35 من اللائحة الداخلية ولكن مستقبلا ان كانت هناك ارادة في تحويل التصويت من سري الى علني فيمكن بعد تشكيل مجلس الأمة ان يتم تغيير اللائحة الداخلية وإلغاء المادة 35 او يتم وضع قاعدة استثنائية بأن يكون باستثناء الرئيس ونائب الرئيس يكون انتخاب المراقب وأمين السر سريا ولكن حتى الآن فإن اللائحة الداخلية واجبة التطبيق.

وأردف الحميدة قائلا: البعض يعتقد ان المادة 35 تتعارض مع المادة 92 من الدستور الكويتي ولكن هذا الكلام غير صحيح نظرا لأن المادة 92 تتكلم عن الأغلبية المطلوبة لانتخاب الرئيس ونائبه، أما المادة 35 فعادت نفس الاغلبية، ولكن اضافت بأن يكون التصويت سريا باعتبار ان المادة 117 تنص على ان مجلس الأمة مختص بالتفويض موضحا انه حتى لو كان هناك نص قانوني مخالف للدستور فلا يجوز ايقاف العمل به ما لم يتغير بقانون آخر من مجلس الأمة أو يلغى من المحكمة الدستورية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	٨	١٦٠٣٩

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الحبس سنتين وكفالة 3 آلاف لوقف النفاذ

«التمييز» تؤيد أحكام المتهمين في قضية ترديد خطاب مسلم البراك

أيدت محكمة التمييز أمس حكم محكمة أول درجة والاستئناف، في قضية ترديد خطاب مسلم البراك «كفى عبثاً» الذي سبق أن ألقاه في ساحة الإرادة، والمتهم بها سعد العجمي وعباس الشعبي وآخرون، بالحبس سنتين وكفالة 3 آلاف دينار لوقف النفاذ لمدة 3 سنوات.

وأسندت النيابة للمتهمين الـ16، وهم سعد العجمي، منذر الحبيب، عبدالوهاب الرسام، عباس محمد «الشعبي»، فواز البحر، عبدالله الرفدي، عبدالله السعدون، يوسف الشطي، محمد العريمان، بندر نهارالمطيري، مشاري محمد المطيري، بدر محسن المطيري، جابر القحطاني «متوفى»، سعد مرضي الرشيدي، ناصر محمد المطيري، مساعد محمد المطيري، تهمة المساس بذات الأمير والعيب على صلاحياته والطعن بمسند الإمارة، عبر إعادة خطاب النائب السابق مسلم البراك الذي صدر ضده حكم نهائي بالحبس سنتين مع الشغل والنفاذ.

وكانت النيابة قد طالبت بتوقيع أقسى العقوبة بحق المتهمين، وهي الحبس 5 سنوات، فأصدرت محكمة الجنايات حكمها غيابياً بحبس المتهمين جميعاً سنتين وكفالة 3 آلاف دينار لوقف النفاذ، إلا ان المتهمين عارضوا الحكم الغيابي أمام محكمة التمييز التي اصدرت حكمها أمس بتأييد الحكم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	٤	١٥٠٣٩

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

المحكمة الدستورية في النمسا تُبطل حظر ارتداء تلميذات الابتدائي الحجاب

فيينا - أ ف ب - أبطلت المحكمة الدستورية في النمسا، الجمعة، قانوناً أُقر العام الماضي وينص على حظر ارتداء الفتيات لغطاء الرأس في المدارس الابتدائية، معتبرة أنه غير دستوري وتمييزي.

وذكرت المحكمة في بيان لشرح قرارها، أن القانون «يتعارض مع مبدأ المساواة في ما يتعلق بحرية الدين والمعتقد».

وطعنت طفلتان ووالديهما بالقانون الذي يمنع الفتيات اللواتي تبلغ أعمارهن أقل من 10 سنوات ارتداء الحجاب في المدرسة.

وكان القانون أقر في مايو عام 2019 في ظل التحالف الحكومي السابق بين حزب الشعب من يمين الوسط وحزب الحرية اليميني المتطرف، قبل انهيار هذه الحكومة بسبب فضيحة فساد.

واعتمد الحزبان خطاباً ضد الهجرة والتحذير من «مجتمعات موازية»، وأشار المتحدثون باسم الحزبين في ذلك الوقت الى أن المستهدف هو الحجاب الإسلامي.

وحاول نص القانون تجنب الاتهام بالتمييز من خلال الدعوة الى حظر «الملابس المتأثرة بالعقيدة أو الدين والمرتبطة بتغطية الرأس».

ومع ذلك، أعلنت المحكمة أن القانون لا يمكن فهمه إلا على أنه يستهدف أغطية الرأس الإسلامية.

النمسا ترفع الحظر على ارتداء الحجاب في الابتدائي

واعترفت حكومة حزبي الشعب والحرية نفسها حينذاك بأن غطاء رأس الـ «باتكا» الذي يضعه الأطفال السيخ أو «الكيبا» اليهودية لن يتأثرا بالقانون.

وكان التحالف الجديد بين حزبي الشعب والخضر الذي تولى السلطة في يناير يخطط لتوسيع الحظر ليشمل الفتيات دون سن 14 عاماً.

وقال وزير التعليم الحالي من حزب الشعب هاينز فاسمان إن الوزارة «ستأخذ علماً بالحكم وتنظر في الحجج» التي يستند إليها.

وأضاف «يؤسفني أن الفتيات لن تتاح لهن فرصة شق طريقهن من خلال نظام التعليم من دون التعرض لأي إكراه».

وأوردت المحكمة في بيانها أنه بعيدا عن الترويج للاندماج «يمكن أن يؤدي الحظر (...) الى التمييز، لأنه ينطوي على مخاطرة بجعل حصول الفتيات المسلمات على التعليم أكثر صعوبة وأيضاً بتهمشيهن اجتماعياً».

ورحبت «الهيئة الدينية الإسلامية في النمسا» المعترف بتمثيلها رسمياً للجاليات المسلمة بالحكم، واعتبرت أن المحكمة أنهت «سياسات الحظر الشعبوية».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	١٤-١٢-٢٠٢٠	١٦	١٥٠٣٩

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الوفيات

- مريم إبراهيم عودة، أرملة/ سعود عبدالله الكهيف السعيدي، 77 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55323256، 99824337
- عبدالله سيد عوض سيد علي، 85 عاماً، (شيع)، تلفون: 99767271، 66202671
- زبيدة محمود قاسم، أرملة/ عبدالخالق علي البناي، 87 عاماً، (شيعت)، تلفون: 50549999
- فارس متعب شقير العتيبي، 37 عاماً، (شيع)، تلفون: 66604651، 99066458
- راجي الحميدي مناور المطيري، 58 عاماً، (شيع)، تلفون: 51167777، 97909603، 66600669
- حسن عباس حسين العوض، 82 عاماً، (شيع)، تلفون: 60406068، 99714878

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»